التعاقد لاستيراد ٥٠٠ باص نقل داخلي

الحكومة تعلن استعدادها لتذليل أي عقبات أمام عودة رجال الأعمال إلى ممارسة أعمالهم في الوطن

الوطن

وافق مجلس الوزراء على استكمال إجراءات التعاقد لتوريد ٥٠٠ باص نقل داخلي، وطلب من الجهات المعنية بذل أقصى الجهود لاستكمال توزيع الدفعة الأولى من مازوت التدفئة لتصل إلى المسجلين على المادة وذلك قبل نهاية العام الجاري.

وشدد المجلس في جلسته الأسبوعية أمس برئاسة المهندس حسين عرنوس على الإسراع بإنجاز خريطة متكاملة لتوزع وإقامة مشاريع الطاقات المتجددة خارج المدن والمناطق الصناعية لتشمل مختلف المحافظات وتقديم التسهيلات اللازمة في مجال التراخيص واستيراد التجهيزات والتسويق بما ينعكس إيجاباً على واقع الاستثمار بالطاقات المتجددة، كذلك التوسع بمحطات الوقود التي تبيع بالسعر الحر للحد من المتاجرة غير النظامية بالمشتقات النفطية.

وأكد المجلس أهمية المتابعة المستمرة لتسويق كامل موسم الحمضيات وتقديم الدعم اللازم للمزارعين واستجرار أكبر الكميات الممكنة وطرحها عبر منافذ السورية للتجارة وتقديمها بأسعار مناسبة للمستهلك وتخزين كميات إضافية للتدخل وقت الحاجة، كذلك التوسع في عملية التشجير والتركيز على المناطق التي تعرضت للحرائق، واستكمال توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي.

وجدد المجلس تأكيده تعزيز دور السفارات والبعثات الدبلوماسية السورية بالخارج للتواصل مع المواطنين السوريين في المغتربات وتعريفهم بالبيئة الاستثمارية الجاذبة في ظل التشريعات المتطورة والتسهيلات المقدمة في جميع المجالات الاستثمارية، مبدياً الاستعداد لتذليل أي عقبات أمام عودة رجال الأعمال إلى ممارسة نشاطاتهم داخل الوطن.

وطلب المجلس الإسراع بتطبيق الفوترة في التعاملات التجارية بين تجار الجملة ونصف الجملة بشكل مبدئي وتعزيز ثقافة التعامل التجاري بالفوترة بما يمكّن من ضبط الأسواق ومحاسبة المخالفين.

واستعرض المجلس مذكرة حول واقع القطاع التربوي في الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢١ وما قامت به وزارة التربية في مجال إعادة تأهيل المدارس وتطوير المناهج ومعالجة حالات التسرب وتأمين الكتب والتجهيزات المدرسية، وتم التشديد على الاستمرار بإعادة ترميم المدارس وتوفير متطلبات العملية التربوية والتعليمية والارتقاء بجودتها ومواصلة تشجيع التوجه نحو التعليم المهني.

كما استعرض المجلس واقع الخدمات والمشاريع المنفذة وقيد التنفيذ ونسب الإنجاز في المناطق المحررة من الإرهاب بالمحافظات، ووافق على استكمال تنفيذ مركز للمعالجة الفيزيائية والأطراف الصناعية في مشفى الشرطة بحرستا.

تأسيس البنك الوطني الإسلامي برأسمال ٢٥ مليار ليرة

الوطن

عقدت الهيئة العامة التأسيسية لشركة البنك الوطني الإسلامي، اجتماعها أمس الثلاثاء وأعلنت تأسيس البنك بشكل نهائي كشركة مساهمة مغفلة عامة في الجمهورية العربية السورية، برأسمال قدره ٢٥ مليار ليرة سورية، وذلك وفقاً لأحكام قانون الشركات السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ وتعديلاته، وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وتعديلاته وتعليماته التنفيذية، والمرسوم رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ وتعديلاته الخاصة بإحداث المصارف الإسلامية، وأحكام المادة ٢٥ وما بعدها من النظام الأساسي لشركة البنك الوطني الإسلامي.

وحضر الاجتماع مؤسسو البنك من الأشخاص الطبيعيين وممثلو الشخصيات الاعتبارية والمساهمون، كما حضر الاجتماع مندوبون عن مصرف سورية المركزي ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

وبعد التأكد من قانونية الاجتماع، أعلن ممثل المؤسس- السادة شركة نيو جنرايشن ش. م. ل /هولدينغ- السيد عبد القادر الدويك رئيس الاجتماع، افتتاح الجلسة مستعرضاً جدول الأعمال الذي تضمن مواضيع عديدة، من أبرزها تقرير المؤسسين الذي تضمن مراحل التأسيس المختلفة بما في ذلك الحصول على جميع التراخيص اللازمة من مجلس الوزراء السوري، ومصرف سورية المركزي، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، وتطرق تقرير المؤسسين إلى عملية الطرح العام للأسهم بما في ذلك عملية تخصيص الأسهم والمبالغ الفائضة وإجراءات إعادتها لأصحابها، وعملية تحويل قيمة الأسهم من مصارف الاكتتاب إلى حساب البنك قيد التأسيس لدى مصرف سورية المركزي، وقد تم التصديق على تقرير المؤسسين والموافقة عليه وفق أحكام قانون الشركات وقانون تأسيس المصارف الخاصة (القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ وتعديلاته وتعليماته التنفيذية).

كما تم الاطلاع على تقرير مدقق الحسابات المعين من المؤسسين بخصوص تدقيق نفقات التأسيس الذي تمت مناقشته، حيث تم استعراض كشف نفقات التأسيس ونفقات العقود التي تم إبرامها خلال مرحلة التأسيس، وتم إقرار هذه النفقات وتفويض مجلس الإدارة الأول بتسديدها للمؤسس الذي دفعها سنداً لأحكام النظام الأساسي للبنك.

ومن ناحية ثانية وتوفيقاً مع أحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للبنك ولأهمية دور مجلس الإدارة في إدارة البنك وعن الشروط اللازم توفرها في أعضاء مجلس الإدارة، فقد تم انتخاب مجلس الإدارة الأول، كما تم تعيين ثلاثة أعضاء كأعضاء أول هيئة رقابة شرعية للبنك، وتفويض مجلس الإدارة بالاتفاق معهم على شروط التعاقد، وانطلاقاً من ضرورة انتخاب مدققين لحسابات البنك تم انتخاب مدقق حسابات خارجي لمدة سنة، وفي ختام الاجتماع أعلنت الهيئة العامة التأسيسية تأسيس شركة البنك الوطني الإسلامي بشكل نهائي كشركة مساهمة مغفلة عامة خاضعة لكل أحكام القوانين المرعية الإجراء، والطلب من رئيس مجلس الإدارة المنتخب أو من يفوضه بمتابعة الإجراءات اللازمة للحصول على سجل تجاري للبنك، والتسجيل في سجل المصارف في مصرف سورية المركزي، وغيرها من الأمور التي يقررها القانون وتعليمات مصرف سورية المركزي أو القرارات الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لتمكين البنك من مباشرة عمله بأسرع وقت ممكن.

هذا وتم إبراء ذمة المؤسسين من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بإجراءات التأسيس إبراءً عاماً شاملاً.

وخلال الجلسة تم التصويت لانتخاب أعضاء مجلس إدارة البنك، حيث تليت نتائج الانتخابات في نهاية الاجتماع التي أسفرت عن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم:

١- شركة نيو جنرايشن ش. م. ل / هولدينغ ويمثلها كل من:

أ- السيد الدكتور محمد أنس محمد خير حمد الله

ب- السيد وائل محمد نادر العجة

ت- السيد الدكتور راكان رزوق

ث- السيد رفعت مصطفى كمال آل عمو

٢- أعضاء مجلس الإدارة المستقلين / من غير المساهمين:

أ- السيد محمد كاظم أمين عويضة

ب- السيد أحمد نور الدين الرضي

ت- السيد محمد طارق عبد الكريم السراج

٣- عضوي المجلس من المساهمين

ج- السيد عماد الدين حسن غصن

ح- السيد رصين محمد رضوان مرتيني

هيئة الرقابة الشرعية:

أ- سماحة الشيخ الدكتور عبد الفتاح البزم

ب- السيد الدكتور أحمد الحسن

ت- السيد الدكتور أحمد بدله

يذكر أن البنك الوطني الإسلامي مرخص على شكل شركة مساهمة مغفلة عامة سورية وفقاً لقرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٣٦ م/و برأسمال قدره ٢٥ مليار ليرة، وطرح البنك في ١٧ آب الماضي ٢٥ بالمئة من أسهم رأس المال غير المغطاة من المؤسسين على الاكتتاب العام، حيث شهدت عملية الاكتتاب زيادة كبيرة في عدد الأسهم المكتتب بها عن الأسهم المطروحة للاكتتاب العام حيث بلغت نسبة التغطية ٢٧٤ بالمئة، حيث تم طرح اثنين وستين مليون وخمسمئة ألف سهم للاكتتاب العام، لكن الإقبال الكبير على سجل تجاري للبنك، الاكتتاب على أكثر من ١٧١ مليون سهم، الأمر الذي قاد إلى تخصيص أول ٥٠٠٠ سهم لكل مساهم وتوزيع باقي الأسهم الناتجة عن عملية التخصيص المذكورة قسمة غرماء على باقي المكتتبين بنسبة ٢٧,٠٢٥ بالمئة.

وكان المؤسسون المساهمون اكتتبوا على ما نسبته ٧٥ بالمئة من أسهم رأسمال البنك.

ويهدف البنك إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية وتوفير جزء من المتطلبات التمويلية لعملية إعادة البناء والإعمار التي تعتبر إحدى الفرص المتاحة لتمويل المشاريع الإنمائية والاقتصادية وحشد المدخرات الوطنية وإعادة توظيفها في المشاريع الإنتاجية.

وفد إيراني في تجارة دمشق.. افتتاح مركز تجاري إيراني في المنطقة الحرة بدمشق

وزير الصناعة الإيراني لـ«الوطن»: الإمكانيات المتوافرة كبيرة جداً لرفع سوية التبادل التجاري

هناء غانم

عناوين وخطط عريضة ناقشها الوفد الإيراني خلال زيارته إلى غرفة تجارة دمشق تتمثل في ضرورة تذليل كل الصعوبات والعقبات التي يعاني منها البلدان ولاسيما موضوع الجمارك وتخفيض الرسوم الجمركية والنقل والشحن وعمليات التمويل والسياحة الدينية ونقل البضائع والرحلات وغيرها بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وصولاً إلى اقتصاد قوي قادر على مواجهة الحصار الاقتصادي.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير الصناعة والمناجم والتجارة الإيراني رضا فاطمي أمين أن الزيارة إلى سورية تأتي بهدف تنمية وتطوير العلاقات الاقتصادية في مختلف القطاعات ولاسيما أن الإمكانات المتوافرة كبيرة جداً بين البلدين لتحقيق تنمية اقتصادية حقيقية ورفع مستوى التبادل التجاري بالسلع والمنتجات وقال: الأهم ألا ننظر إلى العلاقات الاقتصادية كعلاقات ثنائية وإنما يجب توسيع العلاقات لتشمل دول أخرى.

الوزير الإيراني أضاف: نسعى إلى الارتقاء بالعلاقات التجارية والاقتصادية وإزالة كل المعوقات ومن المؤكد أن سورية تواجه مشاكل جادة في المجال الاقتصادي والسعي إلى إيجاد توازن في العلاقات الاقتصادية لما فيه مصلحة الطرفين.

وخلال الاجتماع نوه الوزير الإيراني بأن الجانب الإيراني يدرك جيداً الظروف التي تمر بها سورية والمشابهة للظروف الإيرانية من حصار وعقوبات، مبدياً استعداد بلاده لمساعدة سورية في حل المشاكل الناجمة عن هذا الوضع وتقديم المقترحات لإزالة العوائق، منوهاً برغبتهم بدعم الصادرات السورية إلى إيران وكذلك الإيرانية إلى سورية والتصدير إلى الدول المجاورة، مشيراً إلى أهمية توسيع العلاقات الثنائية لتشمل دولاً أخرى، لافتاً إلى أن عدداً من أعضاء الوفد الإيراني سيبقون في سورية لإزالة العوائق وتنشيط العلاقات الاقتصادية، منوهاً بالحماس لدى المسؤولين السوريين لتنشيط العلاقات الاقتصادية، آملاً أن يتم تفعيل الخطوات التي تم الاتفاق عليها والتعاون الاقتصادي بين البلدين.

بدوره وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم أكد لـ«الوطن» أن اللقاءات والمباحثات التي تجري مع الوفد الإيراني تأتي بهدف تفعيل وتعزيز وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين البلدين وفتح آفاق جديدة للعمل، موضحاً أن السوق السورية بحاجة إلى المنتجات والسلع الإيرانية، وبالعكس كذلك السوق الإيرانية بحاجة إلى المنتجات والسلع السورية.

وخلال الاجتماع أكد الوزير سالم ضرورة استثمار فرصة وجود الوزير الإيراني لرجال الأعمال السوريين والإيرانيين لتحقيق خطوات عملية على أرض الواقع منوهاً بالأفكار العملية والقابلة للتطبيق التي من شأنها إزالة العقبات من تسديد المبالغ وفتح الأسواق في الدول العربية الأخرى، مشيراً إلى أن الوقت مناسب للبدء بعقد صفقات وشراكات واستثمارات مؤكداً أنها ستكون ناجحة لأن الحكومتين ستعملان على تذليل كل العقبات التي تصادف عمل رجال الأعمال في مختلف المجالات.

من جهته رئيس اتحاد غرف التجارة السورية وغرفة تجارة دمشق أبو الهدى اللحام دعا إلى ضرورة الاستثمار بين البلدين وتطوير العلاقات الاقتصادية في إطار التكامل والتعاون المثمر القائم على الأسس الراسخة بين البلدين، منوهاً بوجود آفاق واسعة ليكون التعاون التجاري دافعاً بأبعادها كافة، مشيراً إلى ضرورة الارتقاء بحجم التبادل التجاري ووضع خارطة عمل لإزالة معوقات الشحن والنقل التي تحد من هذا التبادل وتوطين الأنشطة الاستثمارية بين الجانبين.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد اللحام أن الكرة اليوم بملعب رجال الأعمال والفرص كبيرة وواعدة ولدينا الإمكانيات الكافية لتطوير العلاقات وما نحتاجه هو طرق جديدة لتسويق المنتجات بين البلدين وألا تنتهي الاجتماعات بتوقيع البروتوكولات بل يجب أن يكون هناك متابعة لما فيه مصلحة البلدين؟

بدوره رئيس اتحاد غرف تجارة وصناعة وزراعة إيران غلام حسن شافعي أكد حاجة العلاقات الاقتصادية إلى الإرادة الجادة وانه لمس ذلك لدى المسؤولين بكلا البلدين ولدى رجال الأعمال وقال: بالإمكان تصور مستقبل مشرق لهذه العلاقات، منوهاً بأهمية العلاقات الاقتصادية التي يدل عليها حضور نواب من مجلس الشورى الإيراني ورؤساء لجان بالمجلس، الأمر الذي يدل على جدية العلاقات وأنه تم التوصل إلى نتائج جيدة خلال اللقاءات مع الجانب السوري حيث تم تحقيق قفزات وخطوات هامة، مشيراً إلى أنه تم الاتفاق على القيام بزيارات للوفود بين البلدين وسيتم البدء بالخطوة الرئيسية بعد هذه الزيارة لتنمية العلاقات الاقتصادية.

رئيس اتحاد غرف الزراعة محمد كشتو طالب بأن تكون هناك غرفة تجارة اقتصادية مشتركة بين سورية وإيران تضم مختلف القطاعات الاقتصادية ودعا الوفد الإيراني للاستثمار بالقطاع الزراعي.

وفي سياق متصل افتتح أمس المركز التجاري الإيراني بالمنطقة الحرة في دمشق وهو يضم عدداً من الشركات الإيرانية المختصة في المجالات التجارية والصناعية والزراعية ومعدات البناء.

وبين وزير الصناعة والمناجم والتجارة في إيران سيد رضا فاطمي أمين في تصريح له أن المركز فرصة لتقوية العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، موضحاً أنه تم التشاور بين الجانبين لزيادة الاستثمارات المشتركة وتبادل الخبرات بشكل يسهم بدعم سورية في مرحلة ما بعد الحرب ويرفع سقف التبادل والمعاملات التجارية بين البلدين والتي تصل حالياً إلى سقف ٣ مليارات دولار.

ولفت رئيس الغرفة المشتركة الإيرانية السورية كيوان كاشفي إلى أن المركز هو أول مركز تجاري إيراني في سورية وسيكون أساس التجارة الإيرانية فيها ويضم مكاتب تجارية تمكن الشركات الإيرانية من القطاع الخاص القيام بتبادلات التجارية بين البلدين منوهاً بأن المركز مهم لجهة توطيد العلاقات بشكل أكبر وسيكون وسيطاً بين غرف التجارة والصناعة والزراعة السورية والإيرانية.

- رئيس اتحاد الغرف السورية: الكرة في ملعب رجال الأعمال
- رئيس الغرف الإيرانية: مستقبل مشرق لعلاقاتنا

حوافز للحمضيات... إنتاجاً وتصديراً

إبراهيم لـ«الوطن»: الأسعار دون المستوى المطلوب وطالبنا بدعم لفلاحي الحمضيات

رامز محفوظ

أصدرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية قراراً بمنح حوافز إنتاج وتصدير للحمضيات خلال موسم ٢٠٢١-٢٠٢٢.

وجاء في القرار الصادر أنه سيتم منح حوافز إنتاج قدرها ٣٠ ليرة لكل كيلو تم تصديره من المزارع المعتمدة، أما بالنسبة لمصدري الحمضيات فسيتم منح حوافز تصديرية قدرها ٣٠ ليرة لكل كيلو تم تصديره من المزارع المعتمدة وتوضيبه في مركز معتمد، إضافة لمنح حوافز تصديرية قدرها ٢٠ ليرة لكل ١ كغ تم تصديره من خارج المزارع المعتمدة.

ووفقاً للقرار تحدد فترة تنفيذ البرنامج من ٢٠٢١/١١/١ لغاية ٢٠٢٢/٥/٣٠، على أن يكون تاريخ ٢٠٢٢/٦/٣٠ آخر موعد لاستكمال الثبوتيات والوثائق المطلوبة لصرف الدعم في هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد إبراهيم أن أسعار الحمضيات دون المستوى المطلوب حالياً، متمنياً أن تتحسن أسعار الحمضيات ولو بشكل قليل بعد صدور قرار منح حوافز تصدير الحمضيات.

وأكد أنه خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية جرى مؤخراً طالبنا بأن يتم وضع آلية لدعم فلاحي الحمضيات قبل الموسم القادم أي قبل بداية شهر حزيران من العام القادم، أما العام الحالي فقد أصبحنا بمنتصف الموسم ولا يوجد أي آلية للدعم غير التي تم اعتمادها حالياً.

قسومة: القرار جيد وصدوره يعتبر بمنزلة إنقاذ لموسم الحمضيات

بدوره أكد نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرفة التجارة السورية فايز قسومة لـ«الوطن» أن القرار الذي صدر يعتبر جيداً ويشكل الدعم المعطى تقريباً ٧٥ بالمئة من أجور النقل للدول المجاورة وهذا القرار يعتبر مهماً والأهم من ذلك أن مدة تنفيذه طويلة.

وبيّن أن صدور هذا القرار يعتبر بمنزلة إنقاذ لموسم الحمضيات، مشيراً إلى أن الحمضيات تعتبر أفقنا المهم بالنسبة للزراعات المثمرة.

وبيّن أن المزارعين الذين لم يضمنوا مزارعهم حتى الآن سيستفيدون من القرار أما الذين ضمنوا مزارعهم فلن يستفيدوا حتى يأتي العام القادم ويصبح الضمان أفضل، لافتاً إلى أن الذين ضمنوا مزارع حمضيات من أيلول الماضي حتى تاريخه بيعت الكميات التي قاموا ببيعها كلها بخسارة، منوهاً بأن كيلو البرتقال يباع بين ٥٠٠ و٦٠٠ ليرة حالياً وتكلفته على الشخص الذي يضمن مزرعة حمضيات أعلى من ذلك باعتبار أن هناك ثمن عبوات تعبئة يدفعها وأجور نقل تختلف بين محافظة وأخرى.

ودعا قسومة لإنصاف مزارع الحمضيات عبر رفع سعر الحمضيات بشكل بسيط، متسائلاً لماذا يباع كيلو التفاح بسعر ألفي ليرة على حين يباع كيلو البرتقال بسعر ٥٠٠ ليرة.

وأشار إلى أن كل الصادرات السورية إلى العراق ودول الخليج تصدر بالأمانة ولو كان التصدير بيعاً وشراءً وليس بالأمانة لكانت كمية التصدير زيادة على الكمية التي تصدر حالياً بأضعاف.